«الكلمة الطيبة» تكرم المتطوعين وتقيم ورشة عن أهمية التطوع

■ عبدالعزيز السندي

في إطار احتفالات العالم باليوم العالمي للمتطوعين الذي اعتمد من قبل الأمم المتحدة في الخامس من ديسمبر من كل عام تقيم جمعية الكلمة الطيبة حفلا لتكريم المتطوعين بالمنظمات الأهلية والأندية واللجان الأهلية ورجال ونساء العمل التطوعي بمحافظة المحرق وذلك في مساء الجمعة المقبل تحت شعار «التطوع مسؤولية اجتماعية مشتركة».

وبين رئيس العلاقات العامة بجمعية الكلمة الطيبة عبدالعزيز السندي إن العمل التطوعي هو امتداد للمواطنة الفاعلة والإيجابية للمساهمة في التنمية الشاملة لمجتمعاتنا، وتعميق للمشاركة المجتمعية من أجل مستقبل أفضل وحياة كريمة للجميع، وذلك من مبادئ وأخلاقيات المواطن الحق وأن ديننا الحنيف وتراثنا العربي نجده غنياً بالأمثلة الحية التي تدعو إلى التطوع وتقديم يد العون والمساعدة لكل من يحتاجها.

وذكر السندي إن أهداف هذا الاحتفال تتضمن رفع الوعي العام لدى المواطنين بقيمة التطوع المنظم، ونشر ما يعرف باسم ثقافة التطوع، إضافة إلى تفعيل التعاون والتكامل بين الجمعيات التطوعية فيما بينها وغيرها من المؤسسات العاملة في شتى المجالات بالمملكة، والتواصل بين الأكاديميين والمتخصصين لتفعيل عملية الاستفادة من المتطوعين في المجالات المختلفة، علاوة على تكريم رواد الأعمال الخيرية والتطوعية في عدد من الجمعيات بمملكة البحرين.

وستقام على هامش الاحتفالية ورشة عمل للمنخرطين بالعمل التطوعي حول «تنمية المهارات التنظيمية للعاملين بالعمل التطوعي» يديرها د. وجدي بركات أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعتي حلوان والبحرين وتهدف الورشة إلى تعريف مفهوم العمل التطوعي وأوجه العمل التطوعي والتنظيم الإداري فيه مع تطبيقات عملية للمهارات التنظيمية لتفعيل الاستفادة من المتطوعين وعرض الأنشطة التطوعية في ظل سياسات الإصلاح المعاصرة.

VETO

تراجع الحكومة عن «التعددية النقابية» يأتي في صالح العمل النقابي .. واستجابة لمؤسسات المجتمع..

تخوفاً من العمال الوافدين الذين يبلغ عددهم أكثر من 300 ألف عامل

الحكومة «تتراجع» وتسحب قانون «التعددية النقابية»

كتب – محمد الأحمد:

أكدت مصادر مطلعة أن الحكومة اتخذت قراراً بسحب مشروعها الذي تقدمت به إلى البرلمان بشأن تعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية، الذي يسمح بتكوين أكثر من نقابة لعمال المنشأة الواحدة.

وقالت المصادر أن تراجع الحكومة عن موقفها الداعم لـ «التعددية النقابية» يأتي بعد المستجدات التي حدثت على الساحة منذ العام الماضي، بقيام العديد من العمال الوافدين بتنظيم الإضرابات العمالية، خاصة وأن التقارير الرسمية أكدت أن حجم القوى العاملة في القطاع الخاص يبلغ ما يقارب 400 ألف عامل، تشكل العمال الوافدة القسم الأكبر منها بنسبة تصل إلى 79.7 أي بما يعادل 300 ألف عامل وافد؛ الأمر الذي أثار مخاوف جهات عديدة حول مستقبل العمل النقابي في المملكة في حال قام الوافدون بتشكيل نقابات خاصة بهم.

وكانت الحكومة قد أحالت نهاية العام الماضي مشروع القانون الذي أثار جدلاً واسعاً بين الأوساط النقابية من جانب، والسياسية من جانب آخر متمثلة في الجمعيات والكتل النيابية، إذ أكدت جهات مختلفة أن التعددية ستضر بالعمل النقابي وقد تؤدي إلى انقسامات في صفوف العمال، بما يضر العمل النقابي برمته في المملكة.

وتجدر الإشارة أن مجلس النواب صادق على القانون ومرره إلى مجلس الشورى بعد جدل كبير بين الكتل النيابية خلال دور الانعقاد المنصرم، إلا أن لجنة الخدمات بمجلس الشورى عارضت رأي النواب وأوصت برفض المشروع وعدم إقرار «التعددية»؛ لكي لا يؤثر ذلك على الوضع العمالي في البحرين ولئلا يقع العمال وأرباب العمل في مأزق إن تم إقرارها.

ومن جانبها، قالت رئيسة لجنة الخدمات بمجلس الشورى د. بهية الجشي إن الحكومة لم ترسل خطاباً رسمياً إلى الآن بشأن سحب المشروع.

أما الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين فقد رفض منذ البداية مشروع التعديل، وقال إن التعددية لن تكون مفيدة لعمال البحرين بالنظر لوجود أكثر من 400 ألف عامل في المملكة نصفهم من الوافدين، مشيراً إلى أن التعامل غير المشجع من قبل أصحاب الأعمال سيؤدي إلى استغلال التعددية لصالحه، في ظل عدم تصديق المملكة على اتفاقية الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية.

■ جانب من اعتصام عمال وافدين بداية العام الجاري «أرشيف»

سحب رخص أكثر من 60 مركزاً ومعهداً للتدريب خلال السنتين الماضيتين

جمعية معاهد التدريب تناشد ولي العهد التدخل لتوفير الدعم

ناشد رئيس مجلس إدارة الجمعية البحرينية لأصحاب معاهد التدريب الخاصة عيسى سيار، سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية في التكرم بتوجيه القائمين على مشروع إصلاح التعليم والتدريب المهني أن يوفروا الدعم المطلوب لمعاهد التدريب الخاصة حتى يتمكنوا من توفيق أوضاعهم لكي تواكب متطلبات واشتراطات عملية الإصلاح. وتمنى سيار أن يوجه سمو ولي العهد المسؤولين عن مشروع إصلاح التدريب لتشكيل لجنة لدراسة أوضاع معاهد التدريب الخاصة.

وقال سيار في بيان له أمس أن جميع أصحاب معاهد التدريب الذين تم سحب رخص معاهدهم هم مواطنون بحرينيون ولا يستطيعون خلال فترة زمنية قصيرة أن يستمروا بدفع مبالغ كبيرة لكي يوفقوا أوضاع معاهدهم وفقاً للاشتراطات الجديدة والمتعلقة بالترخيص للمعاهد وأسلوب ومستوى عملها، وقال انه حتى الآن تم سحب رخص أكثر من ستين مركز ومعهد تدريب خلال السنتين الماضيتين إما برغبة صاحب المعهد أو لسبب عدم قدرته المادية والفنية على توفيق أوضاعه مع متطلبات عملية إصلاح التدريب.

وجاء في البيان أن مجلس إدارة الجمعية البحرينية لأصحاب معاهد التدريب الخاصة قد أكد في اجتماعه الأخير على أهمية دعم الجهود التي تبذلها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بشأن مراجعة وتقييم أوضاع معاهد التدريب من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات. كما أكد مجلس الإدارة على دعمه للجهود التي تبذلها إدارة شؤون معاهد التدريب بوزارة العمل فيما يتعلق بالحرص على الالتزام بالأنظمة واللوائح المتعلقة بالترخيص وتقييم البرامج التدريبية.

وأوضح سيار في بيانه قائلا «إن الجمعية البحرينية لأصحاب المعاهد قد أبرزت أهمية تجويد الأداء في قطاع لتدريب قبل أكثر من ثلاث سنوات وطالبت آنذاك بأهمية إنشاء الأجهزة والآليات التي تضمن ذلك».

وأضاف في قائلا «إننا مع وضع معايير ومستويات وطنية لتقييم المدخلات والعمليات والمخرجات في قطاع التدريب وكذلك نحن مع دقة تطبيق الاشتراطات المتعلقة بالترخيص لمعاهد التدريب من أجل ضمان أن تكون معاهد التدريب في مستوى وتطلعات عملية إصلاح التعليم والتدريب، ولكن نتمنى على الجهات المعنية بإصلاح قطاع التدريب ممثلة في مجلس التنمية الاقتصادية أن تقدم الدعم اللوجستي والمادي والفني للمعاهد حتى تستطيع أن توفق أوضاعها، وذلك على غرار مشروع دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذي تبناه وأشرف على تنفيذه تمكين «صندوق العمل سابقا» حيث كان الهدف منه رفع مستوى أداء المؤسسات المتوسطة والصغيرة لكي تتمكن من مواكبة اشتراطات ومتطلبات عملية الإصلاح الشاملة».

واختتم سيار تصريحه قائلا: «لقد تقدمنا بمشروع مبادرة بتاريخ 28 أبريل 2008 إلى السيد عبدالإله القاسمي الرئيس التنفيذي لـ «تمكين»، بشأن دعم معاهد ومراكز التدريب الخاصة لتوفير الدعم للمعاهد من أجل توفيق أوضاعها حتى لا يتم تطبيق الاشتراطات عليها دون تقديم أي مساعدة تذكر لها وكان حريا بالمسؤولين عن عملية إصلاح التعليم والتدريب أن يبادروا إلى تقديم الدعم والمساندة لتلك المعاهد أولاً وذلك من خلال فترة انتقالية مدتها سنتين ثم يتم بعدها تطبيق الاشتراطات المتعلقة بعملية الإصلاح».

وطالب سيار إدارة «تمكين» بدراسة موضوع دعم معاهد التدريب الخاصة بجدية تامة وبأسرع وقت ممكن حتى يمكن إنقاذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى من معاهد التدريب الوطنية.

جمعية المحامين تعلق على مشروع مؤسسات الإصلاح والتأهيل

لا يجوز الاطلاع على أوراق الدفاع أو الاستماع لحوار النزيل مع المحامي

كتب – محرر شؤون الجمعيات:

قالت جمعية المحامين البحرينية أن «العمل يجب أن يكون إلزامياً لجميع النزلاء في المؤسسات الإصلاحية للذين لا تمنعهم حالتهم الصحية من ذلك من خلال برامج التدريب المهني على الحرف المختلفة، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع الأعمال التي يقوم بها النزلاء وطبيعتها مع مراعاة ظروف كل نزيل بقصد تقويمه وتأهيله للتآلف الاجتماعي والحد الأقصى لساعات العمل اليومية ومقدار الأجر وشروط استحقاقه..».

وقالت رئيسة الجمعية جميلة سلمان في رأي الجمعية حول مشروع قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل أنه «من مات من النزلاء ولم يكن له ورثة فيودع الأجر في حساب وزارة المالية ويخصص للمنفعة العامة».

ورأت أنه لا يجوز استيفاء الالتزامات المالية التي تستحق على النزلاء للأفراد أو الحكومة من أجر العمل، كما لا يجوز لإدارة المركز خصم قيمة ما يتسبب النزيل في إتلافه من ممتلكات المؤسسة أو باقي النزلاء من هذا الأجر إلا بموافقة قاضي تنفيذ العقاب، كما لا يجوز الاطلاع أو ضبط الأوراق والمستندات التي بحوزة المدافع عن النزيل أو المحبوس احتياطياً أو الخبير الاستشاري ولا المراسلات المتبادلة بينهم.

وشددت الجمعية على ضرورة أن ينص القانون على عدم جوازية فصل المتهم عن محاميه كلما أمكن ولا يسمع حوارهما أو يرى المستندات أو كتابة خطة الدفاع، ولم يوقع عليه جزاء تأديبي من النزلاء التظلم منه أمام قاضي العقاب أو النيابة العامة أو المحكمة حسب الأحوال.

ورأت الجمعية أن مشروع القانون نص على عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام إلى ما بعد السنتين من الوضع للمرأة الحبلى، وقالت أن ذلك أصوب من الناحية الشرعية ولكن هذا النص لا يتسق مع قانون الإجراءات الذي نص على أن يكون التنفيذ بعد مضي ثلاثة أشهر من الوضع.

■ ابتسام علي